

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات
في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية


الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
الدورة الثالثة

بون، ألمانيا، ١٢-١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

برنامج العمل الأولي للمنبر: وثائق تحديد نطاق
التقييمات الإقليمية وتدهور الأراضي واستصلاحها
ووضع مفاهيم للتقييم

تقرير بشأن عملية تحديد النطاق الإقليمي لمجموعة من التقييمات الإقليمية ودون
الإقليمية (الناتج ٢ (ب))

مشروع التقرير التكميلي لتحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم
الإيكولوجية في أوروبا وآسيا الوسطى

مذكرة من الأمانة

في الإطار العام لمشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييم الإقليمي ودون الإقليمي للتنوع البيولوجي
وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1) يبيّن مرفق هذه المذكرة مشروع التقرير التكميلي لتحديد
نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في أوروبا وآسيا الوسطى. وقد أعدّ
مشروع التقرير فريق الخبراء المتعدّد التخصصات والمكتب، استناداً إلى نتيجة العملية المشتركة لتحديد النطاق
الإقليمي التي أجريت استجابة للمقرّر م ح د-٢/٥ (انظر IPBES/3/6) للاطلاع على مزيد من التفاصيل
فيما يتعلّق بالعملية). ويُجمل مشروع التقرير التكميلي لتحديد النطاق الخصائص المميزة لأوروبا وآسيا
الوسطى والتي يلزم تقييمها ليكون التقييم مفيداً للسياسات.

تحديد نطاق التقييم الإقليمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأوروبا وآسيا الوسطى

أولاً - النطاق والحدود الجغرافية والأساس المنطقي والمنافع والافتراضات

ألف - النطاق

١ - في إطار النطاق المحدد في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES/3/6/Add.1) تتعلّق المسائل الأساسية ذات الصلة بالسياسات بالخيارات والفرص في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ودورها في رفاه الإنسان. وسيبحث التقييم الفرص المتاحة فيما يتعلّق بما يلي: (أ) سياسات القطاعات وأدوات السياسات؛ (ب) إدارة الإنتاج والاستهلاك والتنمية الاقتصادية؛ و(ج) الهياكل الأساسية الإيكولوجية والتكنولوجيات الإيكولوجية. وسوف يستكشف التقييم الفرص لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والمساواة وفي نفس الوقت يتجنّب تدهور الأراضي والتدهور المائي والحفاظ على المناظر الطبيعية الثقافية. وسوف يركّز التقييم بشأن أوروبا وآسيا الوسطى بصفة خاصة على التساؤلات التالية:

(أ) كيف يمكن حماية النظم الإيكولوجية التي توفّر خدمات النظم الإيكولوجية، مثل تلك التي يتركز عليها التكيف القائم على النظم الإيكولوجية مع تغيير المناخ والحلول القائمة على الطبيعة للتنمية المستدامة، من خلال الاستثمارات واللوائح ونظام الإدارة للنظم الأرضية والماء العذب والنظم الساحلية والبحرية؟

(ب) ما هي آثار الإنتاج والاستهلاك والتنمية الاقتصادية على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وإسهامها في رفاه الإنسان؟ وسيتم تقييم الروابط الأساسية مع المناطق الأخرى؛

(ج) كيف يمكن للسياسات القطاعية والأدوات الجديدة للسياسات استغلال الفرص الناجمة من إسهام التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في رفاه الإنسان؟

باء - الحدود الجغرافية للتقييم

٢ - سوف يشمل التقييم البلدان والأقاليم في ثلاث مناطق فرعية:

المناطق الفرعية	البلدان والأقاليم
أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية	إستونيا، ألبانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا (أوروبا الوسطى)
أوروبا الشرقية	إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، سان مارينو، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان (أوروبا الغربية)
آسيا الوسطى	الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أوكرانيا، بيلاروس، جمهورية ملدوفا، جورجيا
	أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان

جيم - الأساس المنطقي

٣ - في إطار الأساس المنطقي العام المبين في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يبيّن الفرع الحالي الأساس المنطقي الخاص بالمنطقة. وسوف يتناول التقييم عدداً من القضايا الدولية والإقليمية ذات الأولوية العالية كما هي واردة في الاتفاقات العالمية والإقليمية، وفي السياسات الوطنية وفي التطلّعات المجتمعية. وتشمل الأولويات الهامة القضايا التي تتناولها التقييمات المواضيعية الأربعة في برنامج عمل المنبر (التلقيح، تدهور الأراضي واستصلاحها، والاستخدام المستدام، والأنواع الدخيلة الضارة)، بالإضافة إلى الزراعة المستدامة، والحراجة المستدامة، ومصايد الأسماك المستدامة، وتغيّر المناخ والتنوّع البيولوجي في النظم الساحلية والبحرية. وسيتمسّر تقييم الفرص فيما يتعلّق بسياسات القطاع وأدوات السياسة الجديدة (مثل الاعتماد، والوسم، وسياسة الموازنة وعدم فقد الموارد، والمعاوضة، والهياكل الأساسية المراعية للبيئة، والمحاسبة الوطنية، ونُظم الدفع لقاء الخدمات البيئية والتقييم الاجتماعي عن طريق الخبرة الطويلة في مجال السياسات لدى أوروبا والتي تضع المنطقة في وضع ممتاز لتقييم آثار السياسات العامة بهدف تعلّم الدروس المستفادة وحلّ القضايا ذات الصلة بالمفاضلات والتكاليف المرتبطة بذلك، بما في ذلك تكاليف عدم اتخاذ إجراءات في مجال السياسات. وسوف يسمح إجراء تقييم في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى باستكشاف عدة قضايا عابرة للحدود، بما في ذلك نوعية المياه وكمياتها، ومصايد الأسماك، وتغيّر المناخ وتلوّث الهواء. وهذا لا بد أن يزيد التوعية بالقضايا البيئية المشتركة والإسهام في وضع سياسات أفضل عبر المنطقة بأسرها.

دال - المنافع

٤ - في إطار المنافع العامة المبينة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يبيّن الفرع الحالي المنافع التي تخصّ المنطقة. وسوف يدعم التقييم تنفيذ الاتفاقات الإقليمية المبرمة من العديد من البلدان الأوروبية وبلدان آسيا الوسطى، بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية المتعلقة بها، (اتفاقية آرهوس) والاتفاقية الأوروبية للمناظر الطبيعية بشأن حماية جميع أنواع المناظر الطبيعية وإدارتها والتخطيط بشأنها. وسيدعم التقييم كذلك تنفيذ اللوائح دون الإقليمية ذات الصلة. وفي سياق الاتحاد الأوروبي، سوف تشمل هذه الأمر التوجيهي الخاص بالموائل، والأمر التوجيهي الخاص بالطيور، والأمر التوجيهي الخاص بإطار المياه، والأمر التوجيهي الخاص بإطار الاستراتيجية البحرية، والأمر التوجيهي الخاص بحماية الماء من النترات، والسياسة الزراعية المشتركة والسياسة المشتركة لمصايد الأسماك. زيادة على ذلك، سيكون هذا التقييم الإقليمي ذات صلة بالجهود الحالية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لرسم خرائط وتقييم حالة النظم الإيكولوجية وخدماتها وتقييمها في أقاليمها الوطنية (المبادرة الخاصة بوضع خرائط وتقييم حالة النظم الإيكولوجية وخدماتها). وفيما يتعلّق بالأقاليم الفرعية في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، سيعالج التقييم ضمن أمور أخرى قانون إجراءات الغابات لدى الاتحاد الروسي، ومفهوم السلامة الإيكولوجية في كازاخستان والقانون الخاص بحماية الحيوانات البرية والصيد في ألبانيا. ويمكن أن يدعم التقييم تنفيذ التشريعات الوطنية والاتفاقات البيئية مثل اتفاقية حفظ الأحياء البرية الأوروبية وموائلها الطبيعية (اتفاقية بيرن)، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات المهاجرة (اتفاقية بون)، واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية أوسبار). وسوف يُسهّم التقييم في بناء العديد من قواعد الأدلة المتعدّدة (الأكاديمية، والمعارف الأصلية والمحلية، والانخراط العلمي للمواطنين، إلى آخره) فيما يتعلّق بالروابط بين التنوّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان. وسوف يكتشف خيارات من أجل الإدارة الفعلية والتدخلات في مجالات السياسات العامة على المستويات المناسبة

للإدارة الرشيدة، بما في ذلك أدوات السياسة العامة مثل نُظم المحاسبة البيئية، والمدفوعات لقاء خدمات النُظم الإيكولوجية، وتدابير النمو التي تخص رأس المال الطبيعي. وسوف يساعد التقييم أيضاً على استبانة احتياجات بناء القدرات عبر الأقاليم الفرعية. وسوف يُقدّم التقييم، على المستويين الوطني ودون الوطني، معايير واضحة وأساليب وموارد (معلومات بيانات ومعارف بشأن البيانات؛ وقائمة بالشركاء الاستراتيجيين؛ وآليات لإدراج المعارف الأصلية والمحلية) فيما يتعلّق بالحكومات الوطنية والمحلية لدعم التنمية المستدامة وتحسين رفاه الإنسان عن طريق الحفاظ على خدمات النُظم الإيكولوجية وتحسينها.

هاء - الافتراضات

٥ - في سياق الافتراضات العامة المبينة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يبيّن الفرع الحالي الافتراضات التي تخص الإقليم. وسوف يستند التقييم الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى إلى التقييمات الوطنية والإقليمية الجارية، وحيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، سوف يسهم فيها، بما في ذلك تلك التقييمات التي اضطلعت بها مبادرة اقتصاديات النُظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومبادرة الاتحاد الأوروبي لوضع خريطة وتقييم حالة النظم الإيكولوجية وخدماتها لتقييم بعض الخدمات وإدراجها في النظم المحاسبية بحلول سنة ٢٠٢٠. ومن حيث الحماية البيئية والاستخدام المستدام لخدمات النُظم الإيكولوجية، توجد تباينات دون إقليمية هامة في المنطقة، فيما يتعلّق على سبيل المثال بآثار التنمية الاقتصادية، التي تتزايد في بعض بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بطريقة أسرع مما هي في كثير من بلدان أوروبا الغربية. وسوف يولى اهتمام لمختلف التطوّرات السياسية والاقتصادية والتاريخية داخل وعبر الأقاليم الفرعية. وتتيح الاختلافات بين الأقاليم الفرعية من حيث تنميتها الاقتصادية والسياسية الفرصة لنقل الدروس المستفادة بين المناطق الفرعية. وفيما يتعلّق بالمنطقة الفرعية لأوروبا الغربية وأوروبا الوسطى، تعتبر ذات أهمية خاصة الفرص في مجال السياسات المتاحة من نظام مُشترك للإدارة الرشيدة. وفيما يتعلّق بالمنطقة الفرعية لآسيا الوسطى، تُعتبر ذات أهمية خاصة الفرص في مجال السياسات والترتيبات المؤسسية لاستصلاح النُظم الإيكولوجية للأراضي المتدهورة والنُظم الإيكولوجية المائية ومن أجل إدارة النُظم الإيكولوجية عبر الحدود.

ثانياً - مخطط الفصول

٦ - سوف يتبع تقييم منطقة أوروبا وآسيا الوسطى مخطط الفصول المبين في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، بيد أنه سيركّز، في حدود هذا المخطط، على النطاق المحدّد إقليمياً على النحو المبين في الفرع الأول أعلاه.

٧ - إضافة إلى ذلك، سوف يتناول التحليل في الفصل الثاني أثر خدمات النُظم الإيكولوجية وكيف يؤثر الابتكار والحلول القائمة على الطبيعة في سوق الوظائف في أوروبا. وفي الفصل الرابع، سوف يتم التركيز على الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية لتدهور الأراضي واستصلاحها وكذلك على الأنواع الغريبة الغازية الضارة والتكثيف المستدام للزراعة. وسوف تُدرج الحرائق باعتبارها عوامل تغيير محرّكة في التقييم في أوروبا وآسيا الوسطى بسبب أهميتها المتزايدة في المنطقة. وسيركّز الفصل الخامس، بوجه خاص على القضايا الأساسية، بما في ذلك زيادة الطلب على المواد الخام البيولوجية في سياق اقتصاد أحيائي (الطاقة الحيوية، والألياف والمادة العضوية)، وتغيّر المناخ، وتوفير الغذاء من الأراضي والمياه وتوافر المياه. وسوف يقيّم الفصل كيف تؤثر قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية المرتبطة به على العوامل المحرّكة غير المباشرة وكيف يساعد إدراج مثل هذه القيم في خطط التنمية الوطنية والمحلية والمحاسبة على معالجة الهدف ٢ من أهداف آيشي للتنوع

البيولوجي. وفي الفصل السادس، سوف يركز التقييم على التحديات المقبلة للاستخدام المستدام وحفظ الطبيعة في القطاعات الأساسية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى مثل حماية الطبيعة، والزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وإدارة المياه، والتخطيط المكاني، والطاقة (بما في ذلك الطاقة الحيوية)، والسياحة والبنية الأساسية والحواضر (بما في ذلك الإعانات التي تضر بالتنوع البيئي مثل الحوافز الإيجابية للحفاظ على البيئة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي).

ثالثاً - مجموعة البيانات الأساسية

٨ - فيما يتجاوز المسائل العامة المتصلة بمجموعة البيانات الأساسية المبينة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يحدد الفرع الحالي القضايا ذات الصلة بمجموعات البيانات الأساسية التي تخص المنطقة. وسوف يستند التقييم إلى مجموعة متنوعة عريضة من مجموعات البيانات التي تعالج العناصر المحددة للإطار المفاهيمي. وسيتم تحديد مجموعات البيانات ذات الصلة، بما في ذلك تلك الناجمة من الأنشطة الجارية والمعتمَمة تنفيذها، من طائفة عريضة من المصادر، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات العملية والإقليمية والوطنية، وكذلك من مشاريع البحوث، مثل بيانات الحفاظ على التربة، وتحليل المطبوعات العلمية. ويمكن استعادة البيانات والمعلومات الخاصة بالإقليم، من مراكز البيانات مثل الوكالة الأوروبية للبيئة، ومركز البحوث المشترك، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمراكز ذات الصلة التي تقوم بتجميع بيانات رصد التربة. وسيتم تجميعها من شبكات البحوث والمشاريع ذات الصلة^(١). وتحتفظ كيانات أخرى بالبيانات، بما في ذلك المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي، ودائرة معارف الحياة، والفريق المعني بشبكة حفظ رسدات التنوع البيولوجي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أو توفر إمكانات الاطلاع على البيانات الهامة والمعارف ذات الصلة بالمنطقة. وسيتم إعداد شراكات استراتيجية مع حائزي البيانات وإنشاء روابط اتصال مع مبادرات توليد المعارف الجارية وأنشطتها. ويتباين توافر البيانات فيما يتعلق بالمنطقة بوجه عام مع وجود فرص أوسع للاطلاع على البيانات البيئية في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى أكثر من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وهذا الافتقار إلى توافر وموثوقية البيانات في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى يُعتبر شاغلاً أساسياً يتعين أن يعالجه المنير. وسوف تُبدل جهود خاصة لإشراك البيانات والمعلومات المستقاة من المعارف الأصلية والمحلية وحائزي المعارف الإيكولوجية التقليدية.

رابعاً - الشراكة الاستراتيجية والمبادرات

٩ - فيما يتجاوز القضايا العامة ذات الصلة بالشراكات الاستراتيجية والمبادرات المبينة في مشروع تقرير تحديد النطاق العام، يبيّن الفرع الحالي القضايا ذات الصلة بالشراكات الاستراتيجية والمبادرات الخاصة بهذه المنطقة. وسيتم إعداد شراكات استراتيجية، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، مع حائزي البيانات المذكورين أعلاه، وسوف تنشأ روابط اتصال مع مبادرات وأنشطة توليد المعارف الجارية. وينبغي إنشاء شراكات استراتيجية أيضاً مع المنظمات العاملة مع نُظم المعرفة الأصلية والمحلية، عن طريق الجمعيات والرابطات العاملة مع حائزي المعارف الأصلية والمحلية داخل المنطقة. وهذه تشمل على سبيل المثال، مجلس المنطقة القطبية

(١) تشمل مشاريع وشبكات البحوث ذات الصلة نظام الرصد متعدد المصادر في مجال التنوع البيولوجي من الفضاء إلى واقع الأنواع، الخدمة المتعددة النطاقات لرصد الطبيعة، ناتورا ٢٠٠٠، وحفظ موائل الجماعة الأوروبية (مونينا - حفظ التنوع البيولوجي الأوروبي)، ومبادرة أرض المستقبل، والشبكة الأوروبية لرصد التنوع البيولوجي، وتشغيل رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية، علوم النظم الإيكولوجية لصالح السياسات والممارسة، والشراكة المعنية بخدمات النظم الإيكولوجية وشبكة التوعية والبحوث الطويلة الأجل بشأن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

الجنوبية، وأمانة الشعوب الأصلية بمجلس المنطقة القطبية الجنوبية، والاتحاد الأوروبي للمشاركة العامة في البحوث العلمية.

خامساً - الهيكل التشغيلي

١٠ - كما لوحظ مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، سيتعين تحديد الهياكل التشغيلية التي سوف تنفذ التقييمات على أفضل وجه، بما في ذلك بناء القدرات ذات الصلة. ويمكن إنشاء وحدات دعم تقنية لتنسيق تنفيذ هذا التقييم، والعمل كجزء من الأمانة.

سادساً - العملية والجدول الزمني

١١ - ترد العملية والجدول الزمني في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

سابعاً - تقدير التكاليف

١٢ - يرد تقدير التكاليف في مشروع تقرير تحديد النطاق العام للتقييمات الإقليمية ودون الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

ثامناً - الاتصال والتواصل

١٣ - من الضروري لهذا التقييم الإقليمي أن يعمل باستخدام الشبكات القائمة الرسمية وغير الرسمية والعمل عبر نطاقات من النطاق العالمي إلى النطاق الوطني، وبشكل مثالي عبر المستويات دون الإقليمية. ويُعتبر من الأهمية بمكان دور وحدات الدعم التقني، ومحاور الاتصالات الإقليمية ومراكز التفوق في أوروبا الوسطى، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى مراكز التنسيق الوطنية. وسوف يركّز بناء القدرات في الأقاليم الفرعية لأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، على تشكيل شبكات والحفاظ عليها، نظراً لأن ثقافة بناء الشبكات الحالية تُعتبر أقل تطوراً مما هي في أوروبا الغربية.

تاسعاً - بناء القدرات

١٤ - من المعترف به أنه توجد احتياجات لبناء القدرات في جميع أنحاء المنطقة، بيد أنها تختلف على المستويات دون الإقليمية وحتى من بلد إلى آخر. وسوف تُصمّم أنشطة بناء القدرات وفقاً لذلك. وسوف يُركّز بناء القدرات في المناطق الفرعية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على جملة أمور من بينها تشكيل الشبكات واستدامتها. ويتعيّن بذل مزيد من الجهود وتخصيصها لتلك المناطق الفرعية. زيادة على ذلك، سوف تكون للاختلافات الهامة في ممارسات الترابط بين العلوم والسياسات وعبر الإقليم آثار هامة لإجراء التقييم (على سبيل المثال الحصول على البيانات والمعلومات) ويتطلّب إجراء تخطيط دقيق وتنمية للقدرات تتصل بعملية المنبر.